الكيانات الكبرى تقود عالم المستقبل

بقلم
عبد المعطي أبو زيد
رئيس التحرير

أثبتت الآثار الاقتصادية لجائحة كورونا خلال العامين الماضيين، أكثر من أي وقت مضى، المصير المشترك للإنسانية، وعمق التداخل والتأثير المتبادل بين الشعوب والدول، على نحو جعل من غير المتصور أن تستطيع دولة أو حتى مجموعة من الدول أن تحقق أهدافها في النمو والازدهار والتقدم والاستقرار بمعزل عن بقية دول ومناطق العالم.

ففقدان الأمن، وشيوع الاضطراب والصراعات في منطقة من مناطق العالم، سرعان ما يؤثر سلبا على سائر المناطق القريبة والبعيدة معاً، سواء بانتشار العنف، أو تدفق اللاجئين، أو تراجع الشعور بالأمن.

والأمر نفسه، على نحو أعمق، في مجالات الاقتصاد والتجارة، فلم يعد بإمكان أية قوة اقتصادية مهما عظمت مواردها، أن تحقق النمو والرفاهية لشعبها دون تبادل المنافع مع غيرها من الدول والمجموعات الدولية، فأسواق المال في العالم أصبحت سريعة التأثر ببعضها البعض خلال ساعات معدودة، والتطور الحديث في مجالات الصناعة باستخدام الأنماط الرقمية الحديثة في كافة مجالات الإنتاج، رسخ فكرة "المصنع العالمي"، فلم تعد هناك سلعة كاملة الصنع يمكن إنتاجها في بلد واحد، فضلاً عن أسواق استخدامها وتجارتها.. فالسيارة الواحدة تصنع أجزاؤها في اكثر من دولة تبعاً للميزة النسبية في كل جزء منها .. ثم جاء التقدم العلمي والتكنولوجي المتسارع لكى يضاعف من حاجة الدول والمجتمعات للتعاون مع بعضها البعض، فأصبح تحول الابتكارات العلمية إلى تطبيقات في الواقع العملي في الصناعة والزراعة والخدمات لا يستغرق زمناً يذكر بعد ما كان يتطلب سنوات طويلة للانتقال من معامل البحث الى

خطوط الإنتاج.. ولعل سباق البحث عن أدوية وعلاجات لوباء كورونا يؤكد هذه الحقيقة.

ثم ضاعفت ثورة الاتصالات من حالة التأثير والتأثر بين كل أطراف العالم، أفراداً ومجتمعات ودولاً.

هذه الحقائق مجتمعة، جعلت من العسير على أية دولة أن تظل خارج "أسراب" التعاون والتكامل الجماعي الإقليمي والعالمى، خاصة في المجال الاقتصادي والتجاري.

فقد تراجعت أنماط المنظمات السياسية والاحلاف العسكرية التي سادت عقب الحرب العالمية الثانية، وحلت محلها التجمعات الاقتصادية والتجارية، بل إن هذه المنظمات الدولية والإقليمية تحول اهتمامها وتركيزها الى الاقتصاد وتيسير التبادل التجاري والعلمي.

في ضوء هذا الواقع، تبدو قارة آسيا في مقدمة المسار العالمي في مواكبة هذا الاهتمام بالتجمعات والمنظمات الإقليمية ذات الطابع الاقتصادي خاصة أن بها الآن أكبر مراكز الإنتاج، وكذلك النسبة الكبرى من السكان والأسواق في العالم.

من هذا المنطلق، خصص هذا العدد من "آفاق آسيوية" الملف الرئيسي عن التجمعات الاقتصادية في آسيا، أو التي تشترك فيها دول كبرى في القارة الآسيوية حيث تمت دراسة أربعة من هذه التجمعات، بينما هناك تجمعات ومنظمات أخرى لم يتسع المقام لدراستها في هذا الملف مثل "المنتدى الاقتصادي لآسيا والباسيفيك"، وكذلك "مبادرة الحزام والطريق" التي تقودها الصين، إضافة إلى العديد من التجمعات في غرب آسيا مثل مجلس التعاون لدول الخليج العربية، ومنظمة التعاون الاقتصادى وغيرها.

ولاشك أن مصر بموقعها الفريد وسط قارات العالم، تملك مزايا التعاون مع الكثير من هذه التجمعات في أفريقيا وأوروبا وآسيا .. لتضمن مصالحها ولتدعيم جهود التنمية فيها في عالم أصبحت الكلمة الأقوى فيه للكيانات الاقتصادية الكبرى.